

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان  
وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمامكم مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، للأهمية الكبيرة لهذا القطاع الذي وكما تعلمون يحظى بإستراتيجية جديدة تم تقديمها أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله، بتاريخ 13 فبراير 2020، والتي تفضل جلالتكم بتسميتها "غابات المغرب 2020-2030".

هذه الإستراتيجية الجديدة تطمح إلى جعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة من خلال نموذج تديري مدمج ومستدام ومنتهج للثروة، وهو ما سيمكن من مصالحة المغاربة بمختلف شرائحهم مع المجال الغابوي ببلادهم. ونطمح من خلال هذه الإستراتيجية بشكل فعلي إلى تغيير نظرة مستعملي الغابات لهذا الفضاء الحيوي، عبر مجموعة من التدابير والإجراءات الأولى من نوعها، والتي لم يشهدها القطاع من قبل. وبغية تنفيذ هذه الإستراتيجية، كان لازماً إعادة هيكلة حكامته إدارة المياه والغابات، من خلال إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات وشركات لتدبير المنتزهات الوطنية.

هذا التحول المؤسسي الأول من نوعه على مستوى دول شمال إفريقيا، يمكن من القيام بتدبير حدائي وديناميكي للقطاع، حيث يرتكز على التجارب الدولية على مستوى العديد من الدول التي تمكنت من القيام بمثل هذا التدبير، وينبني على ركائز أساسية وخاصة المرونة في صنع القرار والتدبير المالي ودعم اللاتمركز في تدبير المجالات الغابوية في ظل الجهوية المتقدمة، والأخذ أيضاً بعين الاعتبار البعد الزمني والقرب الميداني في تدبير الغابات.

هذه الوكالة الوطنية للمياه والغابات، ستكون مسؤولة على تنفيذ، باسم الدولة ولحسابها، التوجيهات الإستراتيجية المتعلقة بالتدبير المستدام للثروة الوطنية الغابوية، في مجال المحافظة والتنمية والتثمين ومحاربة التصحر وإحداث وإدارة المناطق المحمية، وخاصة المنتزهات الوطنية وتدبير موارد القنص والصيد وتربية الأحياء المائية القارية والمحافظة على النباتات والحيوانات.

كانت تلك الخطوط العريضة لمشروع هذا القانون، وأود بهذه المناسبة أن أشكر وأنوه بعمل لجنة القطاعات الإنتاجية، رئيساً وأعضاء، لتعاطفهم الإيجابي معه، وأتمنى أن يحظى بموافقتكم، كما كان عليه الشأن داخل اللجنة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول

## محضر الجلسة رقم 373

التاريخ: الثلاثاء 18 ذو القعدة 1442هـ (29 يونيو 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصوري، الخليفة الخامس للرئيس.  
التوقيت: ثلاث عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- 1- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات (محال على المجلس من مجلس النواب)؛
- 2- مشروع قانون 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي (محال على المجلس من مجلس النواب)؛
- 3- مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين (محال على المجلس من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية).

المستشار السيد عبد الحميد الصوري، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على النصوص التالية:

- 1- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- 2- مشروع قانون 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- 3- مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية بعد تعديله ورفضه.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

المادة 14:	الموافقون بالإجماع.	المشروع: (التقرير) وزع. بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار لكم السادة الرؤساء. ندوزو للتصويت؟ ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع.
المادة 15:	الموافقون بالإجماع.	المادة 1: الموافقون بالإجماع.
المادة 16:	الموافقون بالإجماع.	المادة 2: الموافقون بالإجماع.
المادة 17:	الموافقون بالإجماع.	المادة 3: الموافقون بالإجماع.
المادة 18:	الموافقون بالإجماع.	المادة 4: الموافقون بالإجماع.
المادة 19:	الموافقون بالإجماع.	المادة 5: الموافقون بالإجماع.
المادة 20:	الموافقون بالإجماع.	المادة 6: الموافقون بالإجماع.
المادة 21:	الموافقون بالإجماع.	المادة 7: الموافقون بالإجماع.
المادة 22:	الموافقون بالإجماع.	المادة 8: الموافقون بالإجماع.
المادة 23:	الموافقون بالإجماع.	المادة 9: الموافقون بالإجماع.
المادة 24:	الموافقون بالإجماع.	المادة 10: الموافقون بالإجماع.
المادة 25:	الموافقون بالإجماع.	المادة 11: الموافقون بالإجماع.
أعرض مشروع القانون برتمه للتصويت:	الموافقون بالإجماع.	المادة 12: الموافقون بالإجماع.
إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".		المادة 13: الموافقون بالإجماع.
وننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي".		
الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.		

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مشروع القانون الذي أقدمه أمام أظاركم اليوم، يعتبر لبنة إضافية من أجل دعم وتعزيز الترساة القانونية المؤطرة للقطاع الفلاحي وتمتية سلاسل الإنتاج واندماجهما في مسالك التسويق.

فمنذ انطلاق "مخطط المغرب الأخضر"، تم اعتماد التجميع الفلاحي كنموذج مبتكر لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص ذات قدرات تديرية ومهنية قوية، هذا النموذج يسمح بتمكين المجمعين الذين جلهم من صغار الفلاحين من الاستفادة من التأطير من طرف المجمعين، خصوصا في مجال التقنيات الحديثة للإنتاج والتمويل والولوج إلى الأسواق.

ورغم التطور الهام الذي عرفه إنتاج الخضروات والفواكه خلال السنوات الأخيرة، بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة والتنظيمات بين المهنيين، تبقى وتيرة خلق مشاريع التجميع في هذه السلاسل ضعيفة مقارنة بأهمية الإنتاج الحالي، نظرا للصعوبات في تسويق المنتوجات المتأتبة من هذه المشاريع، وهو ما يحول دون تثمين هذه الجهود على طول سلاسل القيم.

وقد طالب الفاعلون بتمكينهم من الاستفادة من إمكانية تسويق مباشر لمنتوجاتهم من الخضروات والفواكه المتأتبة من مشاريع التجميع الفلاحي دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وذلك قصد تنويع قنوات التسويق كالمساحات الكبرى والمتوسطة والمحلات العصرية المتخصصة، على غرار ما تعتمده دول أخرى في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع هذا القانون، لتمكين الفلاحين المجمعين المتوفرين على وحدات تثمين الخضروات والفواكه، الحاصلين على ترخيص تمنحه الإدارة المعنية من تسويق منتوجاتهم دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة.

ويكتسي اعتماد مشروع هذا القانون الذي حظي بموافقة وزارة الداخلية وباقي القطاعات الحكومية الأخرى، بأهمية خاصة لكونه يندرج في إطار جهودات الدولة لإصلاح وتأهيل أسواق الجملة للخضر والفواكه.

كما سيمنح من تعزيز عوامل نجاح مشاريع التجميع الفلاحي، من حيث تعزيز التكامل بين العالية الفلاحية والسافة التسويقية وتحسين تنافسية تكلفة الخدمات اللوجستية وتوفير منتجات ذات جودة عالية، تستجيب لمعايير السلامة الصحية، وكذلك تأمين مداخل الفلاحين والجماعات الترابية المعنية.

ختاما، اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أقدم بشكري الخالص إلى لجنة القطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على تجاوبهم مع مشروع هذا القانون وتصويتهم بالإجماع عليه، وأتمنى على غرار ذلك أن يحظى بموافقتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

وزع.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي".

ونمر للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين"، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية بعد تعديله ورفضه.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة:

التقرير وزع.. وزع.

ننتقل للتصويت:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

**الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.****I- فريق الأصالة والمعاصرة:**

(1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، الذي يهدف إلى هيكلة الإدارة الحالية للمياه والغابات، وذلك بإحداث الوكالة الوطنية وتكليفها بتدبير المنتزهات الطبيعية إسوة ببعض التجارب الدولية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

في البداية، لا بد من التأكيد على أن هذا المشروع قانون الذي نود التصويت عليه اليوم، يتماشى مع مخرجات النموذج التنموي الجديد الذي تم عرض أهم محاوره أمام جلالة الملك حفظه الله، والذي يفتح الباب أمام عقد مصالحة المجال الغابوي ببلادنا مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي.

كما يجب التأكيد أيضا، على أن هذا المشروع قانون، يندرج ضمن محاور استراتيجية المغرب 2020-2030 التي أعطى جلالته، حفظه الله، انطلاقتها بتاريخ 13 فبراير 2020 بمنطقة اشتوكة آية باها، والتي تطمح لجعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة، والذي سيخول للوكالة صلاحية مهمة تعنى بمساعدة الدولة على محاربة هدر واندثار الفضاءات الغابوية وتمييزها ومحاربة التصحر، وتحديث إدارة المناطق المحمية، وكذلك التدبير الجيد لعملية القنص والصيد في المياه البرية، والحفاظ على الأحياء المائية والحيوانات المتوحشة والأحياء المهددة بالانقراض.

ومن جملة الأهداف الأخرى التي يرمي إلى هذا المشروع قانون الهام، تحديد هيكل تدبير الوكالة ونظامها المالي والموارد الموضوعة رهن إشارتها، وكذا نظام المستخدمين العاملين بهذه الوكالة التي يركز عملها على إعداد وتنفيذ المخططات والوثائق الأخرى المتعلقة بتهيئة المجالات الغابوية ومواردها، وضمان تتبعها وتقييمها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

لكل هذه الاعتبارات، فقد تكونت لدينا القناعة، في فريق الأصالة والمعاصرة، بالأهمية القصوى للمضامين التي جاء بها المشروع و دورها الكبير في إعطاء دفعة قوية لقطاع لازال يعرف العديد من التحديات التي تقف أمامه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الغابات.

لذلك، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4 كما عدلت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 00 (لا أحد)؛

المتنعون = 4.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 00 (لا أحد)؛

المتنعون = 4.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

**II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:**

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات؛

2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، ومشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، هذا المشروع ذو أهمية قصوى بالنظر لأهمية الغابات ببلادنا، حيث تقدر قيمتها بـ 1.5% من الناتج الداخلي الخام، حيث سيساهم هذا المشروع في الحد من التقلص الذي تعرفه الغابات نتيجة للإهمال والاعتداء والحرائق... إلا أن التدهور الكبير يعرفه الغطاء الغابوي والذي يقدر بـ 17.000 هكتار سنويا، وهو ما يشكل خطرا على مستقبل البلاد بالرغم من عمليات التشجير التي لا تتعدى نسبة 48%.

ولذلك، وضعت الدولة استراتيجية بعيدة المدى تركز على نموذج تدبير شمولي ومستدام ومنتج للثروة والذي يهدف إلى مصالحة الساكنة مع المجال الغابوي، وذلك من خلال دعائم ومحركات تتجلى في:

1- إنجاح عمليات التشجير، وذلك باستدراك 30 سنة من التدهور باستنابت 133.000 هكتار في أفق 2030؛

2- إشراك فعال للساكنة وذلك بإحداث 27.500 منصب شغل إضافي بالغابات التشاركية وسلاسل للإنتاج وسلاسل السياحة البيئية؛

3- تدبير أفضل على المستوى المحلي وذلك بمضاعفة القيمة التجارية من 2 إلى 5 ملايين درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

بعد المناقشات المستفيضة لهذا المشروع بلجنة القطاعات الإنتاجية والتي صوتت عليه بإجماع الحاضرين.

وبعد هذا التعاطي الإيجابي مع هذا المشروع الذي من شأنه تحقيق تدبير للموروث الغابوي، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت

2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي؛

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

واسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض الذي قدمه والذي يمكننا من الاطلاع على مضامين هذا المشروع الهام، الذي نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أنه تأخر كثيرا بالنظر لحجم الصعوبات التي عانى ولازال يعاني منها الفلاح المغربي، بسبب عدم ضبط مسالك التوزيع، وتعدد قنواتها، مما جعل الوسطاء والمضاربين يعمنون في استغلال الفلاحين ويساهمون بشكل بشع في الإضرار بالمنتج والمستهلك على حد سواء.

وهذه مناسبة لتجديد مطالبنا بضبط وتحسين مسالك التوزيع، ليمكن الفلاحون من تسويق منتوجهم الفلاحي بصورة تضمن لهم هامشا من الربح بعد الجهد والوقت والأموال التي تم صرفها طيلة الموسم الفلاحي.

كما ندعو الحكومة كذلك إلى إبداع صيغ جديدة لدعم الفلاحين الصغار في تسويق منتوجاتهم، إما في مجال النقل أو العرض، وتسهيل شروط العرض والتوزيع.

السيد الرئيس المحترم،

لقد جاءت مضامين هذا المشروع بالعديد من المقتضيات التي تصب في اتجاه تمكين الفلاحين الجمعيين المتوفرين على وحدات تجميع الخضروات والفواكه من تسويق منتوجاتهم، دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وكذا الحد من تدخل الوسطاء، كما سيساهم في تمكين المواطن المغربي من التوفر على خضروات وفواكه منتجة وموضبة ومسوقة وفق معايير السلامة الصحية والجودة، كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير.

السيد الرئيس المحترم،

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون جاء بعد أن تكونت لدينا القناعة أنه سيساهم بشكل كبير في تشجيع الفلاحين على الانضمام في إطار تجمعات فلاحية وإنجاح مشروع التجميع الفلاحي من خلال تكثيف اللجوء إلى هذا النموذج من التنظيم الفلاحي الذي من شأنه دعم صغار الفلاحين، خاصة وأنه يقدم عدة مزايا، ضمنها الولوج إلى التمويل والأسواق الداخلية والخارجية.

ومن هذا المنطلق فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

يعتبر قطاع المياه والغابات من الإدارات العريقة التي تم إحداثها منذ أزيد من 100 سنة، وقد تمكن خلال هذا القرن من الزمن من أن يراكم خبرات عالية ويحقق نتائج كبيرة للحفاظ على الثروة الغابوية لتنتقل من جيل إلى آخر حتى وصولها إلينا اليوم.

لذلك، فنقاش مشروع قانون يهتم الغابة المغربية يتطلب إجراء مشاورات عمومي عميق وحوار حقيقي يستحضر المصلحة العليا للوطن وحماية حقوق الأجيال القادمة في التمتع بالغابة كفضاء ومتنفس طبيعي للجميع، على اعتبار أن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم من شأنه إحداث تغيير هيكلية وجذري في قطاع المياه والغابات، وله بعد استراتيجي لقطاع حيوي ما فتئ يشهد عدة تطورات منذ إنشائه.

ويعرف اليوم إطلاق استراتيجية جديدة "غابات المغرب 2020-2030"، والتي تحمل تصورا جديدا لتدبير الثروة الغابوية وتثمينها وجعل الإدارة والقطاع الخاص والسكان المجاورة أهم الفاعلين والمستفيدين من العرض الاقتصادي، حيث سيمسح للقطاع الخاص تدبير عدد معتبر من المشاتل الموزعة على امتداد التراب الوطني، و120 ألف هكتار من أجدود الغابات ذات المردودية العالية، كما ستوضع تحت تصرف الخواص 720 ألف هكتار كعقارات غابوية لخلق منتجات سياحية لتشجيع السياحة الغابوية.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى جني 5 ملايين درهم سنويا لفائدة الخزينة العامة بحلول 2030، كما تسعى كذلك إلى تحقيق مصالحة بين الغابة ومحيطها السوسيواقتصادي والسوسيوثقافي عبر إدماج الساكنة المحيطة في الاستفادة من الثروة الغابوية وضمان الاستغلال المستدام للموارد الغابوية، عبر عدد من المداخل في إطار الدعم المباشر وضمن الاقتصاد التضامني.

إن ربح هذه الرهانات التي يحيط بها عدد من الفرص والمخاطر، خصوصا باعتبارها المكثف على قطاع خاص غابوي لم يحقق الفائدة المطلوبة فيما يتعلق بالأوراش التي أطلقتها الوزارة، ونعتقد بأن هذه الرهانات والفرص والأخطار تقتضي وقتا كافيا لإنجاز هذا التحول الاستراتيجي، وهو ما لا يمكن أن يتوفر خلال هذه المدة التي عرض فيها مشروع القانون على البرلمان.

ولابد أن نثير أيضا أن مجموعة من الأيام الدراسية التي احتضنها البرلمان والتي خصصت للوقوف على الإشكالات التي يعيشها القطاع كان من بين أهم ما تطرقت إليه ضرورة تحديد وتحفيز المجال الغابوي برمته، وإطلاق مشاريع تمكن الساكنة من استثمار المؤهلات الاقتصادية التي توفرها بشكل معقلن ومستدام.

أما فيما يخص الموارد البشرية، فإننا نعتقد أن إنجاح المهام التي أحدثت الوكالة لتحقيقها رهين بكفاءتها والاستفادة من الخبرات التي راكمتها، ونتمنى في هذا الإطار النص في مشروع القانون على أن لا تكون الوضعية النظامية التي يخولها النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة إلى الموظفين الذين

بـ"نعم" على هذا المشروع.

وبخصوص "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي":

تتوفر بلادنا على مؤهلات هامة لتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي، وتكتسي سلاسل إنتاج الخضر والفواكه أهمية بالغة في القطاع الفلاحي الوطني، حيث أصبح من الضروري تنمية قنوات التسويق العصرية للخضر والفواكه، بالموازاة مع إصلاح أسواق الجملة وإطلاق أسواق جملة من الجيل الجديد، إضافة إلى الإسراع بإرساء مشاريع التجميع في سلاسل الخضر والفواكه مقارنة بأهمية الإنتاج الحالي، مع تنوع قنوات التسويق.

وقد جاء هذا المشروع لتمكين المجمعين الحاصلين على الترخيص من السلطات المختصة من تسويق للفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وتمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحيين إنتاجهم لمرور عبر أسواق الجملة، وتمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحيين إنتاجهم والولوج في مسالك التسويق الحديثة.

وقد حدد المشروع شروطا لمنح الترخيص ووضع دفتر للتحملات، وسيحدد بنص تنظيمي كيفية منح وسحب الترخيص للمجمعين من تسويق منتجاتهم دون إلزامية المرور بأسواق الجملة الموجودة بمدنهم.

ومن المنتظر أن يعمل هذا القانون على تطوير قنوات التوزيع والتزويد الحديثة لبيع الخضر والفواكه بالتفصيل، وخاصة المساحات التجارية الكبرى والفنادق والمطاعم ونقط البيع المختصة، وتسريع وتيرة إرساء مشاريع التجميع الفلاحي، والحفاظ على مداخل الجماعات الترابية التي تتوفر على أسواق الجملة وضمانها وتعزيزها.

وبذلك، ونظرا لأهمية هذا المشروع، فإن الفريق الاستقلالي يصوت بـ"نعم".

### III- فريق العدالة والتنمية:

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".

✓ وجود حالة من الفوضى في عدد من أسواق الجملة التي تعمل دون التقيد بالقواعد والشروط الصحية والتدبيرية لتسويق المنتجات الفلاحية والناجحة أساسا عن ضعف الرقابة التي من المفترض أن يتم تطبيقها، سواء من طرف الجماعات الترابية، أو الجهات المفوض لها تدبير السوق.

ونعتقد، في فريق العدالة والتنمية، أن إنجاح هذا الإصلاح رهين بالحرص على حسن التنزيل وانخراط جميع المتدخلين من مهنيي السلاسل الفلاحية وفاعلي التسويق العصري والقائمين على تدبير أسواق الجملة، وغيرهم من المتدخلين المباشرين وغير المباشرين.

اعتبارا لكل ما سبق، سنصوت، في فريق العدالة والتنمية، بالإيجاب على مشروع هذا القانون. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### IV- الفريق الحركي:

(1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن هذا المشروع الهام، لكونه جاء في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية الجديدة "غابات المغرب 2020-2030" والهادفة إلى جعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة، من خلال ابتكار نموذج تديري مندمج ومنشئ للثروة.

كما تؤكد في هذا السياق أيضا على أهمية هذا النص التشريعي الذي يتوخى بالخصوص وضع لبنة أساسية لإصلاح شمولي للمنظومة القانونية والمؤسسية والإدارية التي تؤطر تدبير الثروة الغابوية بالمغرب.

السيد الرئيس،

بهذه المناسبة، فإننا نؤكد في الفريق الحركي رغبتنا في إخراج هذا النص الهام وتجويده، خاصة في ظل وجود العديد من الإشكالات والمعوقات التي حالت دون استفادة الساكنة القروية والمواطنين من الثروات الغابوية بما يتناسب مع تطلعاتهم ومع التحديات التي رفعها المغرب.

وعلى هذا الأساس، فإن القصد من إحداث هذه الوكالة، هو المساهمة بشكل قوي في مرحلة انطلاق النموذج التنموي الجديد، نظرا لأهمية المهام

تم إدماجهم أقل فائدة من تلك التي كان يستفيد منها المعنيون بالأمر في إطارهم الأصلي في تاريخ إدماجهم.

وندعو إلى جعل أمر الالتحاق للعمل بالوكالة اختياري بالنسبة للموظفين على اعتبار أن مسطرة الإلحاق تكون برغبة وطلب للمعني بالأمر.

كما ندعو، في فريق العدالة والتنمية، إلى التقييم المنتظم والمستمر لعمل هذه المؤسسة واستحضار ما دعا إليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة من إصلاح للقطاع العام وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، مما يقتضي وضع أسس نموذج جديد لحكامه وتدبير ومراقبة هذه المؤسسات والمقاولات العمومية.

اعتبارا لكل ما سبق، سنصوت، في فريق العدالة والتنمية، بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(2) مشروع القانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي"، وهي مناسبة نثمن خلالها إعداد مشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار "الاستراتيجية الوطنية للجيل الأخضر 2020-2030"، ويهدف بالأساس إلى استثمار المؤهلات الهامة التي توفرها سلاسل إنتاج الخضار والفواكه واعتماد قنوات عصرية للتسويق بالموازاة مع إصلاح أسواق الجملة وإطلاق أسواق جملة من الجيل الجديد، وتجاوز الإشكالات التي تعرفها عملية التسويق، من بينها:

✓ عدم قدرة الفلاح على تسويق الفائض من منتجاته خلال المواسم الفلاحية الجيدة، مما يسبب خسارة مهمة، كما أن القنوات المعتمدة تتسم بالبطء؛

✓ تعدد الوسطاء والسياسة مما يؤدي إلى ارتفاع الأثمنة، حيث يصل الفرق بين ثمن البيع لدى الفلاح و ثمن البيع للمستهلك النهائي أضعافا مضاعفة. وندعو في هذا الإطار إلى ضبط عمل الوسطاء والحرص على تقيدهم بالضوابط والقواعد القانونية المؤطرة؛

والفواكه من تسويق منتوجاتهم دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة.

السيد الرئيس،

لا بد من التأكيد مرة أخرى على كون القطاع الفلاحي يعد من القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى باهتمام كبير من طرف جلالة الملك نصره الله، الذي ما فتىء يذكرها في عدة خطابات رسمية، باعتباره رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

إذ نلاحظ أن مسألة التسويق ما زالت تشكل عائقا حقيقيا أمام تنمية الصادرات الزراعية ببلادنا والنهوض بها، بحيث تبقى هذه العملية محدودة، وفي هذا الصدد لا بد أيضا من تضافر الجهود من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية بخصوص عملية التسويق المباشر للفواكه والخضروات.

السيد الرئيس،

لا بد أن نشيد بأهمية ما جاء به هذا المشروع قانون، بحيث سيتمكن المجمعون الحاصلون على الترخيص من السلطة المختصة من تسويق الفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وأيضاً تمكن صغار الفلاحين المجمعين من تحسين إنتاجهم والولوج إلى مسالك التسويق الحديثة.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مشروع قانون رقم 52.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشرف أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع القانون رقم 52.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، الذي يأتي انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل استراتيجية غابات المغرب التي أعطى جلالتها انطلاقها السنة الماضية، والرامية إلى إصلاح هذا المرفق العمومي المنتج وجعله يساهم في دعم الإنتاج الوطني ورفع قيمة مساهمته في الناتج الداخلي الوطني الذي يبقى دون المستوى، منوهاً بالتجاوب الموضوعي الذي عبر عنه السادة والسيدات أعضاء اللجنة المحترمين مع هذا المشروع المهم والتاريخي والذين صوتوا عليه بالإجماع. كما جاء هذا المشروع ليعالج مختلف الإشكالات التي يعرفها قطاع

المستدة إليها كرافعة للمغرب المستدام، انطلاقاً من الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بها، والتي تكمن في سهرها على تنفيذ التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة المتعلقة بالتدبير المستدام للثروة الوطنية الغابوية في مجال المحافظة والتنمية ومحاربة التصحر، كما أن الغاية المثلى من هذا المشروع أيضاً هو وضع إطار إداري ومنظومة تديرية لتجاوز المعوقات التي حالت دون تنمية واقع الغابات ببلادنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي، نتمن أهداف ومقاصد هذا النص الذي جاء لتقنين منح الرخص وكراء حق القنص واستئجار حق الصيد في المياه البرية، وكذا الاعتمادات وكل وثيقة أخرى من الوثائق المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، إضافة إلى مراقبة شروط استعمالها من قبل المستفيدين منها، واتخاذ كل إجراء يهدف إلى ردع المخالفات المرتكبة في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

في الأخير، وانطلاقاً من أهمية هذا المشروع وأهدافه البالغة الأهمية، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لمناقشة "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي"، وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز موقفنا حول هذا المشروع الهام.

السيد الرئيس،

في البداية، أقدم باسم الفريق الحركي بالتحية والتقدير للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، على عرضه القيم والمفصل، الذي أفاد أثناء تقديمه أن سلاسل الخضر والفواكه تحظى بأهمية بالغة بحسب الإستراتيجيات الفلاحية الوطنية "مخطط المغرب الأخضر"، و"استراتيجية الجيل الأخضر" وذلك نظراً لإمكاناتها التنموية المهمة، من جهة أخرى اعتماد المغرب منذ انطلاق "مخطط المغرب الأخضر" على التجميع الفلاحي الذي يعد نموذجاً مبتكرة لتنظيم الفلاحين، والهدف الأساسي هو تمكين الفلاحين المجمعين المتوفرين على وحدات تسمين الخضر



السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي الأخير، ومن موقع انتائنا للأغلبية التي ندعمها، وانسجاما مع قناعتنا في مباركة كل المشاريع الإصلاحية لختلف المؤسسات العمومية وبعث المرافق العمومية الرائدة التي لا توابك وتيرة الإصلاح السائرة فيه بلادنا بكل ثقة، سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### VI- الفريق الاشتراكي:

(1) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي؛

(2) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون:

- مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي؛  
- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي تتوخى الدولة من خلاله إصلاح وتأهيل أسواق الجملة من أجل تعزيز قدرات نجاح التجميع الفلاحي، وتحقيق التكامل بين الفلاحة والتجارة، حيث أن مشروع القانون رقم 37.21 سيمكن المجمعين الحاصلين على الترخيص من السلطة المختصة لتسويق منتوجاتهم من الفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي والمتوفرين على وحدات التثمين، بشكل مباشر دون المرور عبر أسواق الجملة، وسيتمكن صغار الفلاحين المجمعين من تحسين إنتاجهم والولوج إلى مسالك التسويق الحديثة، للحد من تدخل الوسطاء والسياسة الذين يعمدون إلى الزيادة في الأسعار في أسواق الجملة والأسبوعية، لمواجهة الصعوبات التي يواجهها الفلاح في إطار مشروع التجميع الفلاحي على مستوى تسويق المنتوجات التي عرفت تطورا مهما في السنين الأخيرة بفضل استراتيجية "المغرب الأخضر"، وفضل التجمعات الفلاحية التي مكنت المستهلك المغربي من الحصول على خضر وفواكه منتجة ومسوقة وفق معايير الجودة والسلامة الصحية، وسيوفر الحرية للمهنيين العاملين في

الغابات نتيجة الاستغلال المفرط وغياب تثمين الموارد الغابوية التي توفر ما قيمته 1.5% من الناتج الداخلي الخام نتيجة للوظائف المهمة للغابات، سواء في شقها البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

هذه الإستراتيجية البعيدة المدى تركز على نموذج تدبير شمولي ومستدام ومنتج للثروة، والذي يهدف إلى مصالحة الساكنة مع المجال الغابوي وفق نظام تدبير تشاركي، غايتها الأساسية الحفاظ على الموروث الطبيعي والحفاظ عليه وتميته من خلال ثلاث مرتكزات أساسية:

- إنجاح عمليات التشجير؛

- إشراك فعال للساكنة؛

- وتدبير محلي ناجح.

وهو ما سيمكن من خلق فرصا للشغل والاستثمار وسيساهم في النهوض بالأوضاع الاجتماعية لمجموعة من الأسر.

كما تركز هذه الإستراتيجية على برامج عمل مكممة لرفع رهانات تطوير القطاع، وذلك من خلال أسس مكممة تكمن أساسا في:

- تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها؛

- تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمتها؛

- خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية؛

- والإصلاح المؤسساتي للقطاع من خلال خلق وكالة وطنية تضمن التدبير السيادي للدولة وملاءمة الإطار القانوني عبر قانون جديد للغابات وتأهيل الموارد البشرية وإنشاء قطب للتكوين والبحث.

وارتباطا بالإصلاح المؤسساتي، فمشروع القانون قيد الدراسة يعكس إحدى لبنات هذا الإصلاح من خلال خلق "الوكالة الوطنية للمياه والغابات" التي تندرج مكمما في:

• تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة؛

• حماية الثروة الوطنية الغابوية ومواردها؛

• المحافظة على الثروة الوطنية الغابوية وتثمينها وتمييتها المستدامة؛

• محاربة التصحر؛

• إحداث وإدارة المناطق المحمية، لاسيما المنتزهات الوطنية؛

• تدبير موارد القنص وصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية؛

• المحافظة على الحيوانات المتوحشة والنباتات والأصناف المهددة بالانقراض.

كل هاته المهام والاختصاصات والموارد المالية الممنوحة لهاته الوكالة، تحيط بكل الإشكالات التي تواجه القطاع، وستساهم في تنزيل أمثل للخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية "غابات المغرب".

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

فئة الصيادين والقاصين، وإغفال تمثيلية المدرسة الوطنية للمهندسين ومعهد البحث الغابوي وممثلين عن النقابات، وهي فئات يجب أن تكون ممثلة في المجلس الإداري نظرا للقيمة المضافة التي ستعطيها للوكالة.

وفي الأخير، لا بد من الاهتمام بالعنصر البشري، الركيزة الأساسية لتنزيل أي مخطط أو استراتيجية من طرف الوكالة، والإسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بموظفيها ومستخدميها، يحافظ على مكتسباتهم من جهة، وسن تعويضات وتحفيزات مادية تشجعهم وتحفزهم على العطاء أكثر. والسلام عليكم.

#### VII- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة خلال هذه الجلسة العامة لمناقشة "مشروع قانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، الذي يدخل ضمن اختصاصات لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

وأعنتها فرصة لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذا القانون والأهمية التي يضطلع بها قطاع المياه والغابات، وخاصة الجانب المتعلق بالرصيد الغابوي والتنوع البيولوجي والنباتي والحيواني الذي تخر به، وما يمكن أن يضطلع به من أدوار للمساهمة أكثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامتين عبر تثمين الثروة الغابوية، مع حمايتها من المخاطر التي تهددها بفعل الاستغلال الجائر الذي يفضي إلى تقلص وتناقص مساحتها مع مرور السنين.

في البداية، أود أن أشكر السيد الوزير على العرض المتكامل الذي تطرق فيه إلى الحيثيات والأهداف المنتظرة من إحداث هذه الوكالة التي تندرج في إطار الإستراتيجية الجديدة "غابات المغرب 2020-2030"، كما لا يفوتنا بهذه المناسبة أن ننوه بالمجهودات المبذولة للحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا، وخاصة فيما يتعلق بمشروع التحديد والتحفيز الغابوي الذي نعتبره بدورنا عملية معقدة وخاصة بمنطقة الشمال والجنوب الغربي للمملكة.

بالنسبة لمشروع القانون الذي بين أيدينا، لا بد من التذكير أن فريق الاتحاد المغربي للشغل ظل يطالب بضرورة مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بتدبير قطاع المياه والغابات وخاصة تلك التي يرجع زمنها إلى عهد الاستعمار، بهدف وملاءمتها مع العصر.

القطاع الفلاحي لتسويق منتجاتهم الفلاحية دون المضاربات.

السيد الرئيس،

لهذا، سنصوت بالإيجاب لصالح مشروع القانون رقم 37.21، آمين أن يحقق إضافة نوعية في إطار مخطط "الجيل الأخضر"، خصوصا على مستوى إيجاد الحلول العملية لمشاكل تسويق الإنتاج الفلاحي بالنسبة لصغار الفلاحين، نظرا لوفرة الإنتاج في ظل استراتيجية "المغرب الأخضر"، والحد من الوساطة بين المنتج والمستهلك وضبط السوق المحلية بما فيها الأسعار، وتخليص الفلاحين من جشع الوسطاء والسماسرة، مما سيحدث تغييرات على مستوى أسواق الجملة بالنسبة للفواكه والخضروات، للانتقال من النمط التقليدي إلى تدبير عصري يحقق النجاعة والفعالية، وهنا نؤكد على أن تدبير الأسواق يجب أن يكون خاضعا للتسيير الجهوي وليس للتدبير المحلي.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بـ "مشروع القانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات" التي ستوكل لها مهمة تنفيذ السياسة الحكومية في تدبير المجال الغابوي ومحاربة التصحر، بدل إدارة المياه والغابات وتنفيذ التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي رسمها صاحب الجلالة فيما يخص مجالات حماية الثروة الغابوية الوطنية والحفاظة على مواردها وتميبتها، ومحاربة التصحر، وتدبير المحميات والقنص وصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، والحفاظ على التنوع البيولوجي والموروث الطبيعي من نباتات وحيوانات، خاصة الأصناف المهددة بالانقراض، وتحديد قواعد إحداث وتدبير المحميات والمنزهات الوطنية.

ونعتبر أن هذا المشروع جاء مواكبا لتوصيات النموذج الجديد فيما يخص انتظارات الساكنة التي تعتمد في مصدر عيشها على الغابة، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع الغابوي، كفرصة لخلق مناصب الشغل لهذه الساكنة من جهة، والحفاظ على الموروث الغابوي من جهة ثانية، كما أنه يندرج ضمن محاور استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030" التي تطمح لجعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة، كما أن المشروع يهدف لإعادة هيكلة الإدارة الحالية للمياه والغابات وتوسيع صلاحياتها على مستوى تدبير الفضاءات الغابوية والمنزهات الطبيعية، كما نطمح للقيام بدور المراقبة وتنظيم الرعي، لوقف مسلسل النزاعات بين القبائل في بعض المناطق الرعوية، ومحاربة الرعي الجائر والتنبيه إلى تداعياته على الغطاء النباتي وإشراك الساكنة في المراقبة، وتوعية الفلاحين بأهمية الغطاء النباتي في عدد من المناطق القروية للتعامل معه بطرق صحية للحفاظ عليه من الاندثار، خاصة وأن غالبية الساكنة تعتمد على الفلاحة المعيشية، كنبته "الزعر" مثلا في قبائل آيت عيسى وبوكاز.

على مستوى التمثيلية في المجلس الإداري للوكالة، لاحظنا غياب ممثلي

وفي الختام، وبناء على ما سبقت الإشارة إليه فإننا باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

(2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين من أجل مناقشة "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي"، والذي يندرج في إطار مجهودات الدولة لإصلاح وتأهيل أسواق الجملة للخضر والفواكه، وكذا تمكينها من تعزيز عوامل نجاح التجميع الفلاحي من حيث تكريس التعامل بين الفلاحة والتجارة، كما سيمكن المشروع كما ورد في النص من تحسين تنافسية تكلفة الخدمات اللوجستية بين الإنتاج الفلاحي والأسواق وتوفير منتجات ذات جودة عالية للمستهلك، وكذا تأمين مداخيل الفلاحين.

وحسب ما جاء في عرض السيد الوزير، فإن سلاسل الخضر والفواكه تحظى بأهمية بالغة بحسب الإستراتيجية الفلاحية الوطنية "مخطط المغرب الأخضر" وذلك نظرا لإمكاناتها التنموية المهمة، خصوصا على مستوى الإنتاج أو التسويق، وخلق مناصب الشغل والتخفيف من اختلال الميزان التجاري، وجلب العملة الصعبة.

وأكد أن تطوير مجال إنتاج وتسويق الخضروات والفواكه سيمكن المنتجات المغربية من المنافسة بالأسواق العالمية، وخصوصا دول شمال البحر الأبيض المتوسط التي تعرف نفس المناخ وتشجع على نفس الإنتاج، هذا ناهيك على ضرورة تطوير الصناعات التحويلية وفتح السوق الوطنية المحلية التي أصبحت تستهلك جزءا كبيرا من هذا المنتج.

السيد الوزير،

رغم التطور الهام الذي عرفه إنتاج الخضر والفواكه خلال السنوات الأخيرة بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والتنظيمات "البيئية" تبقى وثيرة خلق مشاريع التجميع في هذه السلاسل ضعيفة مقارنة مع أهمية الإنتاج الحالي، ويُعزى هذا الضعف إلى الصعوبات التي يواجهها تسويق المنتجات المتأتية من هذه المشاريع، مما يحول دون تثمين المجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين.

وحسب ما ورد في نص المشروع وكلمة السيد الوزير، فإنه سيتم سن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي من أجل تمكين الفلاحين المُخجعين المتوفرين على وحدات تثمين الخضر والفواكه من تسويق منتجاتهم دون إلزامية المرور عبر أسواق

ويكفي بهذا الخصوص أن نشير إلى أن المخالفات الغابوية وخاصة قطع الأشجار والصيد الجائر تدخل في خانة المخالفات الجنحية بينما المفروض أن يتم تجريم مثل هذه المخالفات بالنظر لخطورتها على ثروتنا الغابوية.

لذلك، فمبادرة خلق "الوكالة الوطنية للمياه والغابات" خطوة في الاتجاه الصحيح، نأمل أن تؤسس لتصور عقلائي جديد في تدبير الثروة الغابوية وتثمينها وتحقيق المصالحة المأمولة بين الغابة ومحيطها الاجتماعي الاقتصادي والثقافي وبما يضمن إدماج الساكنة المحيطة بالغابة من الاستفادة من الثروة الغابوية وضمان الاستغلال المستدام للموارد الغابوية، وتذليل الصعاب والعوائق التي تتسبب في الاستنزاف المتواصل للثروة الغابوية التي تقلصت مساحتها بشهادة الجهات الرسمية نفسها، حيث تؤكد ضعف عمليات التشجير والاستخلاف على استندراك المساحات الضائعة التي تجاوزت 17 ألف هكتار سنويا.

ولأن العنصر البشري هو أساس النجاح، لا بد أن تشكل هذه الرؤية الجديدة فرصة لتحفيز الموارد البشرية وتعزيزها كما وكيفا حتى تضطلع بالمهام والأعباء الجسام التي سطرها الإستراتيجية الجديدة.

وفي هذا الإطار، نتمنى أن تكون هذه الجلسة مناسبة لطمأننة العنصر البشري العامل حاليا بالندوبية السامية للمياه والغابات والذين سيتم إلحاقهم بالوكالة الوطنية للمياه والغابات بخصوص حماية مكنتياتهم الاجتماعية والمادية والمهنية والاستجابة لمطالبهم الملحة في تحسين ظروف عملهم والرفع من أجورهم حتى تكون من مستوى المؤسسات العمومية الإنتاجية على الأقل، وتمكينهم من ممارسة حقهم في التنظيم النقابي.

وبالنظر للمخاطر المحدقة ببعض فئات الموظفين أثناء مزاولتهم لعملهم، وخاصة بالنسبة للموظفين المحلفين، كنا نتمنى أن يعير المشروع قانون كامل الاهتمام بهذا الجانب لتمتعهم بحماية السولة وفقا لمقتضيات القانون الجنائي والقوانين الخاصة الجاري بها العمل، مما قد يتعرضون له من تهديدات، وتخصيص تعويض لهم عن الأضرار الجسدية التي يمكن أن يتعرضوا لها أثناء مزاولتهم لعملهم والتي لا تشملها التشريعات المتعلقة بمعاشات الزمانة ورصيد الوفاة، وأن تحل الدولة محل الضحية في الحقوق والدعاوى ضد مرتكب الضرر.

وفي نفس الاتجاه، نؤكد على أهمية الإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الوكالة حتى لا تطول المرحلة الانتقالية كما وقع بمؤسسات أخرى من قبيل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات التي أحدثت سنة 2017 ولم يتم بعد إخراج النظام الأساسي لمستخدميها.

وفيما يتعلق بتركيبة المجلس الإداري للوكالة (الباب الثالث، المادة 11 من مشروع القانون)، استرعت انتباهنا صيغة "المهنيين العاملين بالمجال الغابوي والمناطق المحمية"، وصيغة "منظمات مستعملي الغابة" كأعضاء في تركيبة المجلس الإداري، وهنا نلتمس منكم السيد الوزير إفادتنا ببعض التوضيحات بهذا الخصوص.

الجملة.

وهنا نطرح سؤالاً عريضاً حول مدى مراقبة هذه المنتوجات من قبل السلطات المحلية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وكذا مدا تأثيره على مداخل الجماعات الترابية التي توجد في ترابها هذه الوحدات.

على كل حال، السيد الوزير، فإننا مدركون أن القطاع الفلاحي يُعد من القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة المغربية، وأن هذا القطاع يعتبر رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، وخصوصاً وأنه قطاع يشغل يد عاملة مهمة سواء القارة أو الموسمية، إضافة إلى أنه أصبح مجالات لتطوير وخلق المقاولات الشبابية الصغرى والمتوسطة، ناهيك على أن بلادنا تحظى بكل الظروف الطبيعية والمناخية التي تمكن من الإنتاج الوفير لكل الموارد الفلاحية وعلى وجه الخصوص الخضار والفواكه، وأكد أن الإصلاحات الواردة في هذا الباب سواء منها ما تعلق بمسألة العقار ومسألة التحفيظ، وغيرها من الإجراءات القانونية التي اتخذتها بلادنا في هذا الباب، سترفع من مستوى الثقة لدى الفلاحين بكل فئاتهم وستشجعهم على العمل أكثر، والاستقرار في أراضيهم في انتظار تفعيل وخلق هجرة مضادة من المدينة إلى البادية، هذه الأخيرة التي ستصبح مجالاً كبيراً لخلق فرص الشغل والاستثمار.

السيد الوزير،

ما نؤكد عليه في فريقنا هو أن مسألة التسويق يجب أن تكون مواكبة لحجم الإنتاج، حتى لا تضيق مصلحة الفلاحين بين جشع المضاربين والمحتكرين، وحتى لا يكون المواطن المغربي بنار غلاء بعض المنتوجات الموسمية، والتي غالباً ما تكون أثمانها فوق مستوى القدرة الشرائية لعموم

المواطنين من الطبقة الفقيرة.

إن مسألة الوساطة والعرض والطلب هي مسلمات في مجال التجارة، ولكن رقابة الدولة كذلك مطلوبة وبشكل مستمر حتى تحمي الفلاح الصغير والمتوسط من جهة، وتحمي القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى، ونحن متأكدون على أن الوزارة الوصية وكل المتدخلين في هذا المجال واعون كل الوعي بضخامة هذا التحدي، وأن بلادنا مقبلة مستقبلاً على تحديات خارجية مع العديد من الشركاء الدوليين، وأن قوة بلادنا تكمن في إيمانها الراسخ بعدالة القضايا الوطنية وقدرة بلادنا على رفع التحديات الخارجية من أجل أن يكون المغرب فاعلاً أساسياً إن على المستوى الاستراتيجي أو على المستوى الاقتصادي والتجاري، وأن تنوع الشركات والأسواق هو الكفيل بضمان استقلالية بلادنا في كل قراراتها السياسية، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي.

ولا أدل على ذلك أن بلادنا وخلال فترة جائحة كورونا، حافظت على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستقرار الأسعار في الوقت الذي يشهد فيه العالم اضطرابات كثيرة وكبيرة على مستوى التمويل والأمن الغذائي، وما وقع في بعض البلدان المجاورة خير دليل على حكمة وتصبر بلادنا في تدبير الأزمة، حيث أن الخصاص في العديد من المواد الغذائية الأساسية تضاعف بشكل كبير بدول الجوار وتضاعفت معه معاناة مواطنيها خلال شهر رمضان الكريم الذي ودعنا منذ بضعة أشهر.

لذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل واعون كل الوعي بهذه المسؤولية، وبقدرة بلادنا على تدبير الأزمات من خلال تدابير عقلانية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.